

بيان إلى الصحافة

اللجنة تحدد المقومات السياسية للنمو الناجح

ورد في "التقرير حول النمو" أن البلدان النامية قادرة على إنجاز نمو سريع، مستدام وعادل، إذا انخرطت في الإقتصاد العالمي وكان لديها زعماء ملتزمون

لندن، 21 مايو/أيار 2008: النمو السريع والمستدام ليس بالأعجوبة - من الممكن للبلدان النامية، وطالما كان زعماءها ملتزمين بإنجازه وانتهاز الفرص المتوفرة ضمن الإقتصاد العالمي. على البلدان النامية أيضاً أن تعي مستويات الحوافز والإستثمارات العامة التي يحتاجها الإستثمار الخاص للإقلاع بطريقة تؤدي، على المدى البعيد، إلى تنويع الإقتصاد والإندماج في الإقتصاد العالمي. هذا أهم ما خلصت إليه "لجنة النمو والتنمية"، في "تقرير النمو: إستراتيجيات للنمو المستدام والتنمية الجامعة"، وقد أطلقت أعمالها اليوم هنا.

يقول رئيس اللجنة والحائز على جائزة نوبل، "مايكل سبنس": "في وقت تشهد فيه البلدان الصناعية تباطؤاً حاداً في النمو، يبدو الأخير ملتبساً في نظر العديد من البلدان الفقيرة. ومع ذلك، فنحن نؤمن بأن النمو المستدام والعالي الوتيرة يمكن تفسيره وتكراره. بجمعنا (في اللجنة) الإقتصاديين وصناع السياسة، ممن ترتب عليهم اتخاذ القرارات الصعبة لاقتصاداتهم، نوفر من خلال "تقرير النمو" إطاراً لاتخاذ القرارات، بغية إنجاز نمو عالي الوتيرة وجامع."

يحدد "تقرير النمو" بعض الميزات الخاصة باقتصادات عرفت نمواً عالي الوتيرة، فاق نسبة 7% في فترات تتجاوز الـ25 عاماً، منذ الحرب العالمية الثانية، متسائلاً عن الطريقة التي تمكن دولاً نامية أخرى باللاحق بها.

يرى "سبنس" أن "تقرير النمو" يدحض قطعاً ونهائياً المفهوم الخاطئ القائل بإمكان انتشار الشعوب من الفقر في غياب النمو. من شأن النمو إنقاذ فئات جلة من الشعوب من الفقر والكدح. ومع الهند وهي بحاجة إلى النمو بخطوات حثيثة لفترة 13 إلى 15 سنة بعد، لبلوغ ما بلغت إليه الصين اليوم، والصين التي ما زال لديها بعد 600 مليون شخص يعملون في الزراعة ويجب انتقالهم إلى مجالات عمل أكثر إنتاجية في أوساط المدن، فالنمو سينتشر الكثير بعد من الأشخاص من حالة الفقر في العقود القادمة."

اللجنة وليدة سنتين من الإهتمام بمتطلبات النمو المستدام والجامع في البلدان النامية، على يد 19 شخصاً من صناعات السياسة واقتصاديين إثنين حائزين على جائزة نوبل. وقد حظي عملها بدعم حكومات أستراليا والسويد وهولندا والمملكة المتحدة و"مؤسسة وليام وفلورا هوليت" Hewlett William and Flora Hewlett ومجموعة البنك الدولي "World Bank Group".

يلاحظ التقرير التهديد الراهن الناجم عن ارتفاع أسعار الأغذية، داعياً إلى مبادرة سريعة لحماية الشرائح الأكثر فقراً من ارتفاع الأسعار، ومحدراً من أن سوء التغذية وانخفاض الدخل من شأنهما تقليل فرص النمو على المدى البعيد.

مما يوصي به التقرير من مبادرات، مكافحة ارتفاع أسعار الأغذية (بعد معالجة الوضع الطوارئ راهناً)، بما فيه وضع حد لأشكال الحظر المضروب على الأيرادات؛ وإيجاد شبكات أمان وآليات لإعادة توزيع أكثر فعالية، لحماية الفئات السكانية الضعيفة من تحولات الأسعار الفجائية؛ وإعادة إنعاش الإستثمار البنوي في الزراعة. كما يحث التقرير على إعادة النظر في السياسات المحبذة للوقود الأحياي على حساب الغذاء، وعند مقتضى الرجوع عنها، وعلى تأمين الإحتياجات والمخزونات للتخفيف من وطأة النقص الطارئة.

وعليه فالتقرير يدعو إلى وضع آلية للتنسيق بين سياسات البلدان النافذة المتزايدة عدداً، وصون استقرار النظام المالي العالمي. ونظراً للدور الإقتصادي المتزايد أهمية للاعبين الجدد على الساحة العالمية، ينادي التقرير بإعادة التوازن إلى المسؤوليات والتمثيل على الصعيد العالمي.

والياً وإذ تُثقل أزمة القروض على كاهل الإقتصادات المتطورة، يشدد التقرير أيضاً على أهمية النظام المالي القوي في تنمية البلدان، منادياً بالإشراف الدقيق على القطاع المصرفي، درءاً للتوسع المفرط للقروض المصرفية، وبرفع القيود على رؤوس الأموال فقط بموازاة استحقاقية السوق المالية.

من سائر خلاصات التقرير الهامة أيضاً:

- أن النمو عنصر حاسم من عناصر تقليص الفقر وتحسين ظروف حياة الشعوب. ومن المستحيل بالنسبة إلى البلدان الفقيرة، انتشار فئات سكانية واسعة من حالة الفقر، دون النمو. إلا أن تساوي الفرص، والتركيز على الأفراد والأسر والتفاوتات المبنية على الجنس، والأمن الإقتصادي، لهي توجهات أساسية للإستمرار في دعم السياسات الهادفة إلى النمو.
- أن النمو تحدّ على المدى البعيد، يتطلب القيادة والمثابرة والصلابة والواقعية والشفافية، ونيل دعم الشرائح السكانية.

- أن النمو يتطلب الإنخراط في الإقتصاد العالمي، لاستيراد المعرفة والتكنولوجيا، وولوج الأسواق، ولإنشاء قطاع إيرادي قوي، وله دور أساسي في بداية مراحل النمو.
- أن النمو يجب أن يكون جامعاً. يُبرز التقرير أهمية تقاسم فوائد العولمة، وإفساح الدخول للمعانين من نقص في الخدمات، ومعالجة أوجه إشراك المرأة. وينوه بأهمية تغذية الرضع والأطفال تفادياً للإعاقات على المدى البعيد، باكتساب المهارات المعرفية وغير المعرفية، وتحسين استفادتهم من النظام التعليمي، وفعاليتهم في مواقع العمل.
- أن على هذه الموارد، وبالأخص العمل، أن تكون متحركة. يوصي التقرير أيضاً بالربط بين قطاعات العمل النظامية وغير النظامية، عن طريق تمكين الصناعات الممتوجهة للإيراد من توظيف العمال بشروط أكثر تسهلاً مما يسود في القطاعات النظامية، ولكن بنفس بنود الحماية للعمال في مجالات الصحة والأمن وساعات العمل وتشغيل الأطفال. ويُبرز الحاجة إلى تحسين إدارة تحدي الهجرة ونتائج التغيرات الديمغرافية.
- أن النمو يتطلب نسباً عالية من الإستثمار، حيث يُلحح التقرير إلى الحاجة إلى تأمين نسبة 25% أو أكثر من الناتج المحلي الإجمالي لمجمل استثمارات القطاعين العام والخاص.
- أنه للإستثمار في التعليم والصحة أهمية خاصة. تدعو اللجنة أيضاً إلى المزيد من البحث في طريقة قياس أهلية المتعلمين من حيث القراءة والعد، وإلى زيادة فرص المرأة في النظام التعليمي.
- أن الأموال المنفقة في إعانة استهلاك الطاقة في البلدان النامية غالباً ما تكون منفقة بطريقة غير سليمة. والأفضل الإستثمار في التعليم والبنية التحتية. ويضيف التقرير أن الإعانات تحيِّز استثمار رؤوس الأموال لصالح أموال معمرة بعيداً عن الكفاءة في الطاقة، وقد تحوّر التطور البنيوي في الإقتصاد.

أخيراً، حسب التقرير، إن أهداف منتصف القرن من حيث التخفيف من آثار التلوث البيئي غير عملية، وبقى اعتماد فترات من 10 إلى 15 سنة أكثر قابلية للتنفيذ، بالتمكين من حساب كلفة التخفيف الحقيقية.

على حد قول "مايكل سبنس"، "إن النمو يتطلب القيادة، والمثابرة، والإنخراط في الإقتصاد العالمي. كما يتطلب من الإقتصادات المتطورة أن تؤدي حصتها بالتوازي، لوضع حد للتركيز على إعانات الطاقة والوقود الأحيائي ولسياسات تقييد التبادلات التي تعيق وولوج العالم النامي للأسواق العالمية وهي ذات أهمية مركزية بالنسبة إلى النمو."

لاحظ "البروفسور روبرت سولو"، الحائز على جائزة نوبل والعضو في اللجنة أن

"الإثباتات في عملنا أشارت إلى عدد من الإستنباطات: إن المنافسة لجوهرية حتماً في كل مرحلة من مراحل التنمية الإقتصادية، والولوج إلى الأسواق العالمية لهو درس بامتياز

للبلدان الغنية كما للبلدان النامية، وبقدر ما يكون النمو عادلاً، بقدر ما تُكتب له الإستدامة. ولا يستقيم سير القيادة والحكم إلا بتمتعهما بدعم الشرائح الأعرض من السكان.“
يُقر "تقرير النمو" بأن البلدان غير متجانسة وأن رزمة واحدة من السياسات غير قابلة للتفعيل أينما كان. ومع ذلك، فهو يُبرز مساحات تركيز لأربع مجموعات من البلدان: البلدان الإفريقية، الدول الصغيرة، البلدان الغنية الموارد، والبلدان المتوسطة الدخل المتعثرة النمو. من ضمن التوصيات:

- أن تتولى البلدان الصناعية تمويل التعليم العالي في إفريقيا لتعويض استنزاف الأدمغة فيها. كما يوصي التقرير البلدان الصناعية بالإنفاذ السريع للأفضليات المحدودة في الوقت والممنوحة للصادرات المصنعة في البلدان الإفريقية، لمساعدتها على تجاوز الإعاقات الناجمة عن تأخرها في الإنطلاق.
- في حالة الدول الصغيرة، يوصي التقرير باندماج إقتصادي إقليمي أكبر، وبتوزيع كاهل الخدمات العامة، عن طريق التوحيد الجزئي، بما يساعد على تقليص الكلفة الفعلية بالفرد الواحد. الحكم الصالح أساس هام أيضاً يقوم عليه التعاون الإقليمي ويبني عليه الإدماج المتعدد الدول.
- الحكم الأفضل في البلدان الغنية الموارد، والمزيد من التوازن والشفافية بين عائدات الهيئات المستغلة للموارد وبين الحكومات في البلدان الغنية الموارد.
- زيادة الإستثمارات في التعليم العالي والتجديد، في ما تنتقل الإقتصادات من الدخل المتوسط إلى وضعية الدخل العالي.

أضاف نائب رئيس اللجنة "داني لايبترينغر" قائلاً: "نحن واعون تمام الوعي أنه ليس هناك من وصفات عجيبة لإيجاد نمو على المدى البعيد، وجامع، وأنه ليس هناك من نموذج إحصائي. غير أن اللجنة سعت لتحديد تلك العناصر الضرورية، كما سبق وقال "البرفسور سولو"، لإنشاء مكونات وصفة النمو، قاعدة التنمية الجامعة."

لقد أطلق "تقرير النمو" اليوم في لندن والقاهرة وكيب تاون ونيويورك وسينت كيتس، وسيكون موضع تركيز للعديد من المناسبات للمناقشة في الأسابيع القادمة.